المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

جائحة كوفيد 19 في تونس :
التفاوت والهشاشة في مواجهة الفقر والبطالة

عزام محجوب

ماي 2020

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

جائحة كوفيد 19 في تونس :
التفاوت والهشاشة في مواجهة الفقر والبطالة

عزام محجوب
أستاذ جامعي

ماي 2020

مقدمة

مثلت جائحة كوفيد 19 (ولازالت تمثل) حدثا هاما لكشف عديد الحقائق اذ كشفت لنا عن نقاط ضعفنا وهشاشتنا سواء كأفراد أو كبلدان، أو حتى كمجتمع دولي.

ومع ذلك، فمن الواضح أن نقاط الضعف في مواجهة هذا الوباء، سواء كانت جسدية أو عضوية أو نفسية أو اجتماعية، مختلفة ومتفاوتة الشدة بين مختلف الأفراد والفئات الاجتماعية والمناطق والبلدان.

الهدف من هذه المساهمة هو تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية للوباء من حيث التفاوت والهشاشة تجاه الفقر والبطالة وكذلك استكشاف بعض السيناريوهات المحتملة لفترة ما بعد الوباء.

سنقوم بالطبع بإجراء تشخيص، غير حصري، بناءً على البيانات والتقديرات التي قد تكون في بعض الأحيان تقريبية ولكن أسسها متينة وسنسعى لتقديمه بأبسط الطرق وأكثرها وضوحًا ليكون مفهوما للجميع.

سيتم توضيح العديد من المفاهيم والبيانات الموجهة للرأي العام والتي غالبًا ما يتم تقديمها بطرق غير دقيقة، وأحيانًا خاطئة، وكثيرا ما تكون مشوشة ولا تستند إلى أدلة مثبتة وتؤدي إلى تفسيرات خاطئة أو متحيزة. بالإضافة إلى ذلك سيقع عرض أربعة سيناريوهات افتراضية. سنتطرق في الجزء الأول الى أوجه التفاوت قبل وأثناء فترة الوباء، ثم وقبل الحديث عن الضعف في مواجهة الفقر في الجزء الثالث، سنقدم الجزء الثاني المتعلق بالفقر. أما في الجزء الرابع والأخير فسنتناول مسألة الضعف في مواجهة البطالة.

وبالتالي سيتكون هذا العمل من أربعة أجزاء:

1. أوجه التفاوت قبل وأثناء فترة الوباء
2. الفقر
3. الضعف في مواجهة الفقر
4. الضعف في مواجهة البطالة

الجزء الأول:

أوجه التفاوت قبل فترة الوباء وأثناءه

1. أوجه التفاوت قبل فترة الوباء

مثلت العدالة الاجتماعية أحد الشعارات الرئيسية لثورة 2011 في تونس.

إن المطالبة بالعدالة الاجتماعية المرتبطة بالكرامة كانت ولا تزال في صميم الحركات الاجتماعية في تونس.

قبل الوباء انتشرت المطالبة بالعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي وصارت أحد المشاغل الرئيسية في جدول الأعمال الدولي ومثلت موضوع الساعة في جميع أنحاء العالم وخاصة منذ نهاية سنة 2018. وكانت العدالة الاجتماعية جوهر التوترات السياسية والاجتماعية ووراء انتشار الصراعات الاجتماعية والسياسية في العديد من البلدان والقارات.

والواقع أن الاحتجاج الاجتماعي العالمي، وخاصة في العامين الماضيين، ما هو الا انعكاس للاستياء الشديد من اتساع التفاوتات والفساد والإقصاء، سواء على المستوى الجغرافي أو الاجتماعي، أو التهميش السياسي، وكثيرا ما جعل النخب الحاكمة والأنظمة السياسية القائمة محلا للشك والتساؤل.

يجتاحنا هذا الوباء بالتالي ليطرح بمزيد من الحدة والعمق مسألة التفاوتات الاجتماعية التي تميل إلى الاتساع أكثر فأكثر منذ ثلاثة أو أربعة عقود.

1.1. أوجه التفاوت في العالم باختصار:

قبل الوباء، ارتفعت التفاوتات الاجتماعية على المستوى العالمي بدرجات متفاوتة بين البلدان وداخلها منذ الثمانينيات والتسعينيات.

في الواقع، إذا ما درسنا تطور حصة العشر الأغنى (أي 10٪ من السكان المتمتعين بأعلى الأجور قيمة) من إجمالي الدخل في مناطق مختلفة من العالم سنة عام 1980، نلاحظ اتجاها تصاعديا في جميع البلدان تقريبا في العقود الأخيرة. ويختلف مدى التفاوت بشكل كبير من منطقة إلى أخرى، وحتى بين المناطق التي على نفس مستوى التقدم.

العالم العربي هو الأكثر تفاوتا، حيث يمتلك أغنى 10٪ من السكان 61٪ من مجمل الدخل قبل الضرائب. منذ سنة 1980، ظل التفاوت في أفريقيا جنوب الصحراء والبرازيل والشرق الأوسط عميقا للغاية، حيث بلغت حصة ال 10٪ الأغنى من المداخيل بين 55 و60٪.

نشهد اذن على مدى ثلاثة أو أربعة عقود ارتفاعا في حجم التفاوت في جميع مناطق العالم تقريبا، بينما بقي مستوى التفاوت في البلدان التي يطغى عليها عدم المساواة والتكافؤ على حاله. بطريقة ما، يبدو أن المناطق التي نجحت في تعزيز المساواة قبل فترة الثمانينات والتسعينات إما أصبحت أكثر تفاوتًا، أو لم تسجل أي تغير يُذكر أو سجلت انخفاضا بسيطا في مستوى التفاوت يقل أهمية عن فيما قبل.

2.1. أوجه التفاوت في تونس باختصار:

اما بالنسبة لتونس (والدول العربية بشكل عام)، علينا الاعتراف بأن معلوماتنا حول نسب التفاوت وحجمه جد محدودة، سواء من حيث الدخل أو الثروة أو عدم المساواة في الفرص والحظوظ. في أغلب الأحيان لا يُنظر في المسألة الا من زاوية واحدة فقط ودون اعتبار الأبعاد الأخرى اذ لا نتحدث الا عن التفاوت في الإنفاق وهو ما يحد من معرفتنا بحقيقة وضع ومدى انعدام المساواة .ورغم أنه من المهم النظر في مسألة تفاوت النفقات الا أن الاقتصار على هذا الجانب دون اعتبار الأبعاد الأخرى يجعل الرؤية أحادية وجزئية وغير كافية لتشخيص المدى والوضع الحقيقي لغياب المساواة.

في تونس المعلومات المفصلة والدقيقة حول التفاوت في الدخل أو التفاوت في الثروات شحيحة جدا ان لم نقل منعدمة وذلك لغياب أو عدم شفافية البيانات.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتم دائمًا معالجة أو اعتبار الأبعاد الأخرى للتفاوت فيما كعدم المساواة في التعليم أو الصحة أو التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو المناطق.

في هذا العمل المختصر، سنكتفي بعرض موجز لبعض مؤشرات عدم المساواة في الدخل (في علاقة بالنفقات) والثروة والتعليم.

أ. التفاوت في الدخل

فيما يخص التفاوت في الدخل، تجدر الإشارة إلى أنه غالبًا ما تعتمد الطرق التقليدية المتبعة لقياس التفاوتات في تونس وفي العديد من البلدان على مسوحات استهلاك الأسر، لمحاولة تقدير معدل إنفاق الأسرة (وليس كل دخلها) وهو مؤشر

غير مباشر لتفاوت الدخل. في الواقع هذه الاحصائيات الرسمية لمعدلات التفاوت، والتي تستند بشكل أساسي على بيانات المسح المبلغ عنها ذاتيا، تقلل من قيمة مستويات الدخل الأعلى. كذلك، لا تشمل مسوحات الاستهلاك هذه كل الدخل، لا سيما دخل الفئة السكانية التي تمثل 1 ٪ والذين يحتلون قمة الهرم. علاوة على ذلك، فإن نفقات الاستهلاك تعد محدودة، مهما بلغ مستواها ولا يمكن أن تشير أو تحدد مستوى تراكم الثروات، حتى وان تم استثناء الحيز غير المبلغ عنه.

تظهر العديد من الدراسات الحديثة أن التفاوتات يمكن أن تكون أعمق بكثير وستزداد عمقا إذا أخذنا بعين الاعتبار نفقات النسبة المئوية الأغنى (1 ٪)، والتي يتم استبعادها بشكل عام من هذه الدراسات الاستقصائية بسبب ضعف معدلات مشاركتها في الاستجوابات.

وأخيرًا، فإن مؤشر التفاوت الذي يعتمده المعهد الوطني للإحصاء (INS) والذي يتم استخدامه حتى الآن هو مؤشر جيني GINI الذي يعكا على حصر معدل النفقات أو الدخل من 0 (المساواة الكاملة) إلى 1 (التفاوت الشديد). هذا المؤشر يثير الجدل بشكل متزايد اليوم حيث ثبت أن هذه النسبة حساسة للتغيرات على مستوى متوسط الإنفاق أو الدخل ولكنها تكاد لا تظهر شيئا عندما يتعلق الأمر بالمستويات القصوى أو الدنيا وبالتالي لا يمكن أن تكشف عن حجم الاختلافات بينها. بالإضافة إلى ذلك، لا توفر هذه النسبة أي مؤشر بسيط يفهمه المطلع من غير الخبراء.

بالتالي، إلى جانب مؤشر جيني الذي لا يزال مستخدمًا، يوصى بشكل متزايد بمؤشر آخر: مؤشر بالما وهو ببساطة النسبة بين حصة أغنى 10٪ مقسومة على حصة 40٪ الأكثر فقرا. يتميز هذا المؤشر بكونه أكثر حساسية للتغيرات في المعدلات القصوى أكثر منه في المعدلات المتوسطة المستقرة نسبيا. بالإضافة إلى ذلك، لمؤشر بالما ميزة أخرى وهي سهولة فهمه وتطبيقه اذ ما هو الا مجرد عملية حسابية بسيطة.

ب. <u>التفاوت في النفقات</u>

بمقارنة أغنى 10٪ من السكان مع أفقر 40٪ منهم (مؤشر بالما) في تونس، نجد أن مجموع نفقات أغنى 10٪ أكثر بمعدل مرة ونصف 1.5 من مجموع نفقات أفقر 40٪. في السويد، قدر الفارق ب 0.9 فقط، بينما في البرازيل قدر ب 5 أضعاف. حصة ال 40٪ الأكثر فقرا من مجموع النفقات في تونس 18.7٪ مقابل 29٪ كحصة ال 10٪ الأكثر ثراء.

ت. التفاوت في الثروات

وفقًا للبيانات المتوفرة على مستوى العالم، يتم توزيع الثروات أو الخيرات بشكل أكثر تفاوتا من الدخل ويمكن ملاحظة هذا التفاوت في توزيع الثروة على الصعيد العالمي كما على مستوى الدول مهما كان مستوى تقدمها.

مفهوم الثروة كما يعرف به بنك كريدي سويس Crédit suisse هو "مجموع الأصول المالية (الأسهم والسندات) والأصول غير المالية (العقارات على وجه الخصوص) التي يحتفظ بها الأشخاص الراشدون في مكان اقامتهم، مع ديونهم المحتملة". ووفقا لبيانات المصرف لعام 2019، فإن أغنى "1٪" في العالم يمتلك الآن ثروة تعادل ضعف ما يمتلكه أفقر 92٪ شخصا في العالم، أو 6.9 مليار نسمة.

أما في تونس، فمن الصعب معرفة القيمة الحقيقية لثروة الأغنياء بسبب العوائق النظامية والإدارية المتعددة. إحدى البيانات النادرة التي قد تمكننا من ذلك هي المعطيات التي أصدرتها مؤسسة ثروة العالم الجديد New World Wealth (2019) والتي ذكرت أن **19،676 فردًا** في تونس (أي 0.16٪ من السكان) يمتلكون ثروة تفوق 500،000 دولار. وقد ارتفع هذا الرقم بنسبة 5٪ خلال السنوات الخمس الماضية. ما يقارب **20،000 تونسي (0.16 ٪ من السكان) مليونيرات** (بحساب الدينار التونسي) وتقدر ثروتهم الإجمالية **بعشرات المليارات.** (بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتونس 115 مليار دينار في 2018، أو حوالي 40 مليار دولار أمريكي حالي). أما عدد المليونيرات الجزائريين والمغاربة فهو 68341 و33958 على التوالي.

ث. التفاوت في التعليم

في مجال التعليم، أجرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لجنوب وغرب آسيا (ECSWA)دراسة حديثة تطرح رؤى مثيرة للاهتمام.

بمقارنة الأطفال والشباب الذين ينتمون إلى أغنى 20٪ إلى أولئك الذين هم من بين أفقر 20٪ نجد أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية متساوية تقريبًا (-3٪ فقط للأفقر). ولكن مع تقدم المستوى التعليمي، تتسع الفجوات مع حضور أقل مرتين تقريبًا (1.90) للتعليم الثانوي، وأقل 2.5 مرة بالنسبة لاستكمال المرحلة الثانوية وأقل 3 مرات بالنسبة للمتخرجين من التعليم العالي (3.15). تعطينا هذه الأرقام فكرة عن المستوى المنخفض للارتقاء الاجتماعي الذي يمكن منه التعليم.

3. أوجه التفاوت أثناء فترة الوباء

تشير العديد من الكتابات والنتائج الحديثة في العديد من البلدان إلى أن الأزمة الصحية الحالية تزداد سوءًا وستؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية بنسب كبيرة على المدى القصير والمتوسط. إن الوباء يفاقم التفاوت الاجتماعي خلال انتشاره من خلال جعله أكثر وضوحا، وكذلك أكثر دراماتيكية كأن يتسبب في فقدان الوظائف، ونقص في الموارد الحيوية، وتدهور في ظروف المعيشة والسكن، علاوة على خطر التعرض للمرض، وصعوبة إدارة الحياة المنزلية والعلاقة الزوجية.

هناك في الواقع عاملان من عوامل الخطر التي تجعل الأشخاص أكثر عرضة للإصابة بالفيروس التاجي أو فيروس كورونا: التقدم في السن والاصابة بأمراض مزمنة. لكن التفاوتات الصحية الفردية تزيد من حدة عوامل الخطر هذه.

نحن نعلم أن أمل الحياة بصحة جيدة يختلف باختلاف مستوى الأفراد وظروف معيشتهم[1]. تشير بيانات منظمة الصحة العالمية إلى أنه على الرغم من أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قدر ب 76 عامًا في تونس في عام 2016، إلا أن متوسط العمر المتوقع الصحي 66.3 عامًا فقط، مع فقدان ما يناهز عن 10 سنوات بسبب الإعاقة المؤقتة أو الدائمة والظروف الصحية والاجتماعية. خسارة عدد من سنوات الحياة أكبر عند الفقراء.

جميع المؤشرات المتعلقة بتوفر مياه الشرب، ونظام الصرف الصحي، والولادات في فضاء مهيئ للغرض، وسوء التغذية عند الولادة، ووفيات الأطفال حديثي الولادة، ووفيات الأطفال، والقرب من المراكز الصحية ذات الجودة المقبولة ... تعد من بين العوامل التفسيرية للتفاوت في أمل الحياة في صحة جيدة. ولذلك فإن هؤلاء الأشخاص الذين يعانون من عدم المساواة في الحالة الصحية هم أكثر عرضة للخطر إذا ما أصيبوا بالفيروس التاجي.

أما بالنسبة للعمر، تجدر الإشارة الى أن 55٪ من أرباب الأسر المعروفة كأسر محتاجة في تونس يتجاوز سنهم 65 عامًا. وأخيرًا، فإن انتشار أمراض القلب والأوعية الدموية، يزيد من خطر حدوث انعكاسات خطيرة أو الوفاة اذا ما أصيب المريض بالفيروس التاجي، وهذه الأمراض تعد أكثر انتشارا بشكل عام بين الفئات المحرومة وهو ما تم اثباته في عديد الدراسات الدولية.

1 أمل الحياة في صحة جيدة عند الولادة: يعبر عن "متوسط عدد السنوات - ضمن متوسط العمر المتوقع – التي يمكن أن يعيشها الشخص بعد الولادة ، دون أن تكون حركته محدودة في الحياة اليومية بسبب الإعاقة المؤقتة أو الدائمة، وذلك حسب الظروف الصحية والاجتماعية للسنة المعنية"

هذه العوامل الثلاثة: التقدم في العمر لدى الفئة السكانية الأشد فقرا، وانخفاض معدل أمل الحياة في صحة جيدة وانتشار أمراض القلب والأوعية الدموية هي من بين العوامل التي تزيد من خطر المضاعفات القاتلة في حال الاصابة بالفيروس. بالإضافة إلى ما سبق، هناك عامل آخر، وهو موضوع هذا العمل، ألا وهو العامل الاجتماعي والاقتصادي: الفقر والهشاشة بجميع أشكالها فهي تزيد من خطر التعرض للعدوى وتقلل من القدرة على التعامل مع الوباء وبالتالي تفاقم تأثيره.

والواقع أن الحجر الصحي الذي يعتبر الوسيلة المثلى للوقاية للحد من انتشار الفيروس قد كشف عن عدم تكافؤ في مقاومة الوباء بسبب التفاوت في الدخل المتاح للحصول على الموارد الغذائية الحيوية بسبب التوقف المفاجئ للنشاط والخسارة الفورية للعمل أو الدخل. كان هذا سببا في التعبير عن الغضب ونشوب الاحتجاجات ضد الحجر الصحي وهو ما زاد من خطر انتشار العدوى. التدفق الهائل وغير المنضبط على مكاتب البريد لتلقي المساعدات التي أقرتها الحكومة التونسية في بداية أفريل يشير إلى معاناة العديد من الناس في ضمان بقائهم، في حين يتمتع البعض الاخر بالحد الأدنى على الأقل من الأمن الاقتصادي وسنتطرق الى ذلك لاحقا.

سنقدم الآن باختصار ثلاثة أشكال من عدم المساواة الصارخة التي تجلت بوضوح خلال فترة الحجر الصحي: تلك المتعلقة بالسكن أو ظروف المعيشة والتعليم، وعدم المساواة بين الجنسين في العلاقات الزوجية.

1.2. الحجر الصحي والتفاوت في السكن

كشف الحجر الصحي عن التفاوت في ظروف السكن: مساحات صغيرة، أو اكتظاظ أو سكن غير صحي، للطبقات العاملة التي تعيش في ضواحي المدن الكبرى في مساكن لا تفي غالبا معايير "السكن اللائق" على النحو المحدد في المقاييس الدولية. يوضح التعداد السكني لسنة 2014 هذا الشكل من أشكال عدم المساواة والذي يجعل الخضوع للحجر الصحي وإمكانية تحمله وفعاليته متفاوتة للغاية. تظهر بيانات التعداد أن 27.6٪ من المساكن بها أقل من غرفتين (4.6٪ غرفة واحدة و23٪ غرفتين). في المقابل، 30.9٪ لديهم منازل ذات 4 أو 5 غرف. فيما يعيش البقية أي 41.5 ٪ في مساكن مجهزة ب 3 غرف أو أكثر.

لا يمكن إنكار الصعوبة الشديدة في تحمل الحجر الصحي في مساكن مكونة من غرفة أو غرفتين، **بالنسبة لأسرة متكونة من 4 أشخاص.** قد يصل التعصب والغضب إلى ذروته بسرعة كبيرة، ويمكن أن يدفع لخرق الحظر وتعريض النفس والآخرين للإصابة بالفيروس. على العكس من ذلك، فإن المنزل الذي يحتوي على أربع غرف أو أكثر يزيد من مدى تقبل الحجر كما يقلل أيضًا من خطر العدوى في حال أصيب أحد أفراد الأسرة.

بالإضافة إلى ذلك، أولئك الذين يقيمون في المنازل المستقلة (27.6 ٪ يمتلكون مساحات ترفيهية مثل الحدائق أو الشرفات، وما إلى ذلك) يمكنهم تحمل الأثار النفسية للحجر بشكل أفضل. على العكس من ذلك، لا يمكن للمقيمين في الشقق (10.4٪) التمتع بالمساحات الترفيهية، مما يجعل عزلتهم أكثر صعوبة.

وهكذا، أدى التفاوت في السكن إلى تفاوتات في القدرة على مقاومة قيود الحجر الصحي.

2.2. الحجر الصحي والتفاوت في التعليم

عدد كبير من الأطفال الذين يعيش آباؤهم في ظروف متواضعة ولا يجيدون القراءة والكتابة لن يتمكنوا من الاستفادة من متابعة والديهم ودعمهم التعليمي خلال هذا الغياب الطويل عن المدرسة وهو يجعل فرصهم غير متكافئة عند استئناف المدرسة.

في الواقع، الأطفال الذين استفادوا حتى بحد أدنى من متابعة والديهم ذوي المستوى العالي من التعليم من خلال الحفاظ على وعيهم الفكري ومساعدتهم على مراجعة ومتابعة المناهج الدراسية وتزويدهم بالمعدات (الكمبيوتر، الطابعة، والوصول إلى الإنترنت مما يسمح بالتدريس الافتراضي) سيتمكنون من التعويض بشكل أفضل عن فترة الانقطاع المدرسي الناجمة عن إغلاق المدارس والمعاهد الثانوية لعدة أشهر.

التفاوت في مستويات تعليم الوالدين والفجوة الرقمية تزيد من عمق عدم المساواة في هذا النطاق. أيضا، من الضروري التفكير في تنظيم دورات لرفع مستوى وتحديث معلومات هؤلاء الأطفال، على الأقل، لتقليص الفجوة بين التلاميذ في بداية العام الدراسي.

3.2. التفاوت حسب الجنس: العنف العائلي أو انكار الحق في السلامة الجسدية للنساء

إذا كان هناك تأثير خطير ناتج عن الحجر الصحي فهو بلا شك التأثير الذي تعاني منه النساء (وأيضاً الأطفال بلا شك) مع ارتفاع مستويات العنف المسلط عليهن. دفع حجم هذا العنف العائلي ونسقه المتصاعد العديد من منظمات المجتمع المدني إلى دق جرس الإنذار وإجراء مكالمات عاجلة مع السلطات للتدخل بسرعة وفعالية. لا يمكن للوباء، في بعده الصحي ذي الأولوية، أن يبرر بأي حال من الأحوال الإهمال أو السلبية في مواجهة هذا التأثير "الجانبي" الخطير.

إن الحق في السلامة الجسدية حق أساسي من حقوق الإنسان والمرأة معنية بهذا الحق بشكل خاص. لهذه الغاية، ينبغي التذكير بأن هذا الحق مذكور أولاً في جميع الإعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما هو الحال مع جميع الحقوق المدنية والسياسية. الدول التي وقعت على هذه الاتفاقيات الدولية والتي نصت كذلك على هذا الحق في دساتيرها (مثل تونس) ملزمة باحترامه وتكريسه والتدخل لحمايته بشكل ناجع وفعال.

دعا الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرًا إلى إحلال السلام في المنازل. ومنذ ذلك الحين، ردت 143 دولة على هذه الدعوة وتعهدت بدعم النساء والفتيات المعرضات لخطر الوقوع ضحايا للعنف واتخاذ تدابير عاجلة: المزيد من الخدمات عبر الإنترنت، وتهيئة المزيد من الأماكن المتاحة كملاجئ للنساء المعنفات ودعم أقوى للمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

الجزء الثاني:

الفقـــــر

الضعف في مواجهة الفقر مرتبط بالفقر. ولكن كيف يمكن تعريف الفقر وقياسه؟ فهذا ضروري لفهم الضعف في مواجهة الفقر.
لقد احتفظنا بتعريفين للفقر، ما يسمى بالمالي وما يسمى بالإداري (توجد مقاربات أخرى لتحديد مفهوم الفقر، وأكثرها إثارة للاهتمام وأحدثها ما يسمى بالفقر المتعدد الأبعاد وهي مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.)

الفقر المتعدد الأبعاد

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن "مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد يحدد أوجه الحرمان المتعددة التي يعاني منها الفرد أو الأسرة من حيث الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. ولاحتسابه ينم استخدام البيانات الدقيقة من المسوحات الأسرية. يصنف كل فرد من أفراد الأسرة المعيشية على أنه فقير أو ليس فقيرًا وفقًا لعدد حالات الحرمان التي تعاني منها أسرته. ثم يتم تجميع هذه البيانات في مقياس الفقر الوطني.
يعكس مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد مدى انتشار وكثافة الحرمان على مستويات مختلفة وعديدة، أي عدد حالات الحرمان التي يعاني منها الناس في وقت واحد كما يقدم إضافة هامة لتقييم الفقر على أساس الدخل".
يشير أحدث تقرير للتنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن هذا المؤشر بالنسبة لتونس يبلغ 0.005 حيث يعاني 1.3٪ من السكان من فقر متعدد الأبعاد، أي حوالي 153000 شخص و0.2٪ هم في حالة فقر مدقع متعدد الأبعاد و3.7٪ عرضة للفقر متعدد الأبعاد.
توزع حصة الحرمان في الفقر متعدد الأبعاد بشكل عام إلى 50.2 من حيث التعليم، و25.7٪ من حيث

1. الفقر المالي (المعهد الوطني للإحصاء)

وفقا للمعهد الوطني للإحصاء، الفقر هو حالة من الحرمان المادي والمعنوي الذي يمنع الفرد من تلبية احتياجاته الأساسية. يقال أن الأسرة فقيرة إذا كان مستوى المعيشة لديها (يقاس هنا إما بمجموع الإنفاق للفرد أو بالاستهلاك للفرد) أقل من مستوى محدد مسبقًا يسمى خط الفقر. يتم تقييم خط الفقر هذا على أساس احتياجات الطاقة الغذائية (2265 سعرة حرارية للبلد بأكمله) وبالتالي على تكلفة سلة من المواد الغذائية مما يجعل من الممكن ضمان تناول السعرات الحرارية

الأساسية لنشاط فرد. وقد حدد المعهد الوطني للإحصاء بتونس خطين: خط منخفض وآخر مرتفع.

خط الفقر المنخفض: يمكن تفسير خط الفقر المنخفض على أنه خط البقاء لأنه يتوافق مع الحد الأدنى الذي لا تتمكن الأسر تحته من تلبية احتياجاتها الغذائية. في سنة 2015 حدد هذا الخط ب 1032 ديناراً للشخص الواحد في السنة لكل الدولة (هذا الحد متغير اعتمادًا على ما إذا كانت البيئة حضرية أو بلدية أو غير بلدية)، اي 2.8 دينار تونسي للشخص الواحد في اليوم (ما يقابل القوة الشرائية الحالية ل 3.5 دولار أمريكي تقريبا في عامل تحويل تعادل القوة الشرائية[2]).

2 عامل تحويل تعادل القوة الشرائية (PPP) هو عدد وحدات عملة البلد اللازمة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات في السوق المحلية باستخدام الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. معامل التحويل للاستهلاك الخاص في سنة 2015 0.809 أي1.23 دولار مقابل 1 دينار تونسي).

خط الفقر حسب البيئة	2015	
	الخط المرتفع	الخط المنخفض
متروبولية (في العواصم)	1878	**1085**
بلدية	1703	**1050**
غير بلدية	1501	**952**
المجموع	**1706**	**1032**

بلغ معدل ما يسمى **بالفقر المدقع**، أو معدل الفقر المدقع، في تونس في سنة 2015 2.9٪. وهي نسبة السكان الذين هم في هذه الحالة من الفقر المدقع اي ما يقارب **321000 شخص**.

ما أطلق عليه المعهد الوطني للإحصاء اسم خط الفقر المرتفع:على عكس الأسر التي تعيش بمستوى استهلاك عند الحد الأدنى، فإن الأسر التي تقع عند هذا المستوى من الاستهلاك قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية دون الحاجة للتضحية بجزء منها حتى تكون قادرة على تغطية الاحتياجات الأساسية غير الغذائية.

في سنة 2015، تم تحديد هذا الخط عند 1706 دينار تونسي للفرد سنويا، أو ما يقارب 4.7 دينارا للفرد في اليوم (5.7 دولار أمريكي تقريبا بعامل تحويل تعادل القوة الشرائية). **نسبة الفقر حددت ب 15.2٪ أو حوالي 1،694،000 شخص يعيشون في حالة فقر.**

وقد تفاوتت معدلات الفقر المدقع (الخط المنخفض) ومعدلات الفقر العام (السقف المرتفع) بمرور الوقت وبين المناطق.

الجدول التالي غني بالمعلومات وسيمكننا من توضيح مسألة الفقر والتفاوت:

تطور نسبة الفقر حسب المنطقة 2000 - 2015(%)

المنطقة	نسبة الفقر عامة				نسبة الفقر المدقع			
	2015	2010	2005	2000	2015	2010	2005	2000
تونس الكبرى	5.3	11.1	12.3	13.7	0.3	1.2	1.8	1.6
الشمال الشرقي	11.6	15.2	21.8	23.9	1.6	3.3	4.9	6.8
الشمال الغربي	28.4	36.2	29.6	32.9	6.4	12.5	8.5	8.4
الوسط الشرقي	11.5	11.6	12.5	14.3	1.9	2.3	2.7	3.9
الوسط الغربي	30.8	42.3	49.7	44.1	8.4	17.4	25.0	18.8
الجنوب الشرقي	18.6	20.7	24.5	38.3	3.0	6.2	6.9	13.6
الجنوب الغربي	17.6	25.9	32.3	32.9	2.6	7.7	10.8	10.5
كامل الجمهورية التونسية	15.2	20.5	23.1	25.4	2.9	6.0	7.4	7.7
معامل التفاوت الجهوي	5.8	3.8	4.0	3.2	28.0	14.5	13.8	11.8

لا توجد بيانات حسب الولايات قبل سنة 2015

ومن المؤكد أن معدلات الفقر بشكل عام والفقر المدقع كذلك قد انخفضت على مدى السنوات العشرين الماضية، ولكن بشكل أكبر منذ سنة 2010.

ومع ذلك، تجدر الإشارة الى أن هذا الانخفاض حصل بشكل متفاوت حسب المناطق وهو ما جعل الفوارق الجهوية تصبح أكثر وضوحا فيما يتعلق بمدى استفحال ظاهرة الفقر. يقارن عامل التفاوت، المستخدم هنا، معدلات الفقر بين المناطق التي يكون فيها في أدنى مستوى وتلك التي يكون فيها في أعلى مستوياته. في سنة 2005، على سبيل المثال، قدر معدل الفقر ب 1.6٪ في تونس الكبرى بينما بلغ 18.8٪ في الوسط الغربي، أي أعلى 11 ضعفا. استمر هذا العامل في الارتفاع على مر السنين حتى يصل الى 28 في عام 2015، وكشف عن فجوة مخيفة بين المدن الكبرى ومناطق الوسط الغربي، مما يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للثورة. ولكن تجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذه الاختلافات زادت بكثافة بين سنتي 2010 و2015.

الفقر وعدم المساواة

هناك العديد من التجارب العالمية التي تشير إلى اننا حين نحرص على المساواة في توزيع الثروات فإننا لا نضمن نموًا أفضل فحسب، بل نحد كذلك من الفقر. ولكن أيضا، عندما يكون النمو ضعيفا أو سلبيا ومرتبطا بحالة التفاوت الشديدة، تكون النتيجة سلبية للغاية بالنسبة للفقراء.

وبالتالي، فإن السياسات التي تسعى إلى التكافؤ في التوزيع أكثر فعاليّة في تسريع النمو والحدّ من الفقر من تلك التي تستند إلى النموّ فقط للحد من الفقر أو تلك القائمة على النمو والتي تجعل تكافؤ التوزيع مشكلة ثانوية.

إذا كانت وتيرة النمو مهمة اليوم، فإن جودة هذا النمو تبد وأكثر أهمية. وهناك أدلة كثيرة على أن نفس المستوى من النمو يمكن أن يكون له آثار متباينة للغاية على التوزيع والحد من الفقر. يجب أن يكون النمو مؤهلا ومعبّرا في البداية وفقًا لتأثيراته على عدالة التوزيع والحد من الفقر (خلق وظائف لائقة وأنواع الاستثمارات والقطاعات ومواقع الاستثمار ...). علاوة على ذلك، فإن الحدّ من التفاوت، في نفس الوقت الذي يتم فيه الحدّ من الفقر، هو ركيزة أساسية للتماسك الاجتماعي، وبالتالي الإدماج الاجتماعي.

وتدعونا هذه الملاحظة للتطرق، ولو باختصار، الى الصلة بين الفقر والتفاوت بشكل عام.

بالنسبة للفقر بشكل عام (الخط المرتفع)، ازدادت الفوارق على الرغم من تقلص حدتها منذ عام 2005 وارتفعت بشكل خاص بين سنتي 2010 و2015. ارتفع عامل التفاوت من 4 في 2005 إلى 3.8 في 2010 ثم إلى 5.8 في 2015 أي ما يقارب 6 أضعاف في الوسط الغربي مما هو في تونس الكبرى.

1. المقاربة الإدارية للفقر

هي مقاربة تقدم وتعرف الفقر كما تصوره وتعرفه وتسجله وتعالجه **وزارة الشؤون الاجتماعية** من خلال **البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة**، الذي أنشئ في عام 1986 (المنشور الأول الوزارة، رقم 18 بتاريخ 4 يونيو 1986) لدعم برنامج التعديل الهيكلي من أجل تقديم مساعدة دائمة لصالح الأسر المحتاجة.

المعايير المطبقة للاستفادة من هذا البرنامج هي:

- غياب الدعم الأسري،
- عدم القدرة على ممارسة النشاط المهني،
- متوسط دخل سنوي للفرد لا يتجاوز 585 دينارًا أي 1.6 د للفرد في اليوم (حوالي 2 دولار أمريكي بمعادل القدرة الشرائية).

بالإضافة إلى ذلك، يتم اعتبار بعض الشروط الأخرى عند اسناد الأولوية مثل:

- حجم الأسرة

- احتواؤها على أشخاص من ذوي الإعاقة أو من الذين يعانون من أمراض مزمنة،
- الظروف المعيشية السيئة للأسرة من حيث الوضع السكني والخدمات الصحية وتكاليف الإيجار.

لا تقتصر هذه المعايير على المقاييس المالية البحتة للمعهد الوطني للإحصاء.

تتلقى الأسر المستفيدة من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة، بالإضافة إلى المساعدة الطبية المجانية في المستشفيات العامة، إعانة نقدية شهرية بقيمة 180 دينار تونسي[2]، أو حوالي 2 دينار تونسي للفرد في اليوم الواحد (حوالي 2.2 دولار أمريكي بمعادل القوة الشرائية) لأسرة مكونة من 3 أشخاص، وهو المتوسط المسجل لهذه العائلات بحيث يمكن أن يساوي متوسط إنفاق كل شخص في اليوم تقريبًا خط الفقر المدقع المحدد من طرف المعهد الوطني للإحصاء. يتم منح إعانة إضافية لآباء الأطفال المتمدرسين أو ذوي الإعاقة. كما يتم تقديم المساعدة لهم خلال رمضان وعطلات العيد وبداية العام الدراسي الجديد.

خلال فترة انتشار الوباء، استفادت هذه العائلات من مساعدة إضافية بقيمة 50 دينار في أفريل و60 دينار في ماي 2020 وسيتم تقديم شريحة ثالثة من المساعدات بقيمة 50 دينار بمناسبة العيد في 17 ماي 2020.

من خلال تأمل عدد الأشخاص المنتفعين بالبرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة، يمكننا أن نعتبر أن معدل الفقر الإداري المدقع (٪ من إجمالي السكان) سيمثل6.9٪، أو حوالي 806،000 شخص. تضاعف هذا العدد تقريبا منذ سنة 2010 حين قدر ب 408،700 فقط، أو 3.9٪. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه قبل عام 2011، كان عدد الأسر المستفيدة من البرنامج أقل بكثير من تلك المؤهلة بسبب قيود الميزانية المفروضة (تم وضع الآلاف من الأسر في قوائم الانتظار. وقد استمرت الزيادة في الميزانيات المخصصة للعائلات المعوزة منذ ذلك الحين وتم إدماج آلاف العائلات التي ساهمت في زيادة هذا المعدل).

لتحليل هذه البيانات بشكل صحيح، يجب أيضًا مراعاة العناصر الأساسية التالية:
أولاً، يجب أن يكون الاستهداف والرقمنة ضمن هامش خطأ مقبول. ثبت أن جميع البرامج الاجتماعية المستهدفة تنتج أخطاء استبعاد أو ادراج بشكل منهجي، أي معدل المستفيدين الذين تم استبعادهم أو تضمينهم خطأ في البرنامج. إذا كانت أخطاء

2

[1]المبلغ السنوي للمنحة القارة هو 2160 دينار تونسي لأسرة بدون أطفال في المدارس. تضاف إليها زيادة قدرها 10 دينار شهريا لكل طفل في المدرسة (بحد أقصى 3 أطفال) ، و 20 دينار شهريا لكل طفل معوق.

الاستبعاد تشكل انتهاكًا غير مقبول لحقوق الأشخاص المؤهلين (كما هو الحال عند الاقصاء الذي تفرضه قيود الميزانية) فان أخطاء الإدراج المنهجي الخاطئ تشكل شكلا من أشكال سوء الإدارة وتشوه تقديرات انتشار الفقر.

ما هو حجم هامش الخطأ في البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة وما هو سقف التسامح معها؟

كشف مسح التقييم لأداء برامج المساعدة الاجتماعية في تونس أن أخطاء الاستهداف في البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة تقدر بـ 8.3٪ للإدراج و1٪ لـ ا الاستبعاد.

بالإضافة إلى المحاباة والمحسوبية، قبل الثورة وبعدها والتي يبدو أنها عادت إلى الظهور في الآونة الأخيرة. من الضروري إضافة بعض العناصر لمزيد تفسير هذه الأخطاء: أولاً، الطبيعة التصريحية للدراسات الاستقصائية التي تعمد الى إخفاء حقيقة الدخل أو الأنشطة التي يمكن أن تعود بدخل سري. كما يساهم التأخير في تطبيق واعتماد المعرف الوحيد في عبور البيانات بين مختلف قواعد البيانات الوطنية إلى حد كبير وهو ما يتسبب في استمرار أخطاء الاستهداف.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه مع الاندفاع في سنة 2011 وضعف الإدارة، ينتمي 20 ٪ من المسجلين الجدد بالبرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة إلى الفئات العمرية النشطة (40-59 سنة) في حين أن المؤهلين يجب أن يكونوا عاجزين عن مزاولة النشاط المهني.

على أي حال، ومع أخذ هذه التحفظات في الاعتبار، يبدو أن ما يسمى بالفقر الإداري قد ازداد، ولكن لا يمكن القول إلى أي مدى.

	2010	2014	2019
عدد السكان	10565710	10 982 754	**11722038**
عدد الأسر	2515645	2712976	**2930510**
متوسط حجم الأسرة	4,2	4,05	**4,00**
المستفيدين من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة	131839	222107	**260000**
نسبة الأسر المستفيدة من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة	5,2%	8,2%	**8,9%**
متوسط حجم الأسر المستفيدة من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة	3,1	3,1	**3,1**
عدد الأشخاص المستفيدين من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة	408701	688532	**806000**
نسبة الأشخاص المستفيدين من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة	3,9%	6,3%	**6,9%**

الجزء الثالث:

الهشاشة إزاء الفقر (التّعرُّضيّة للفقر)

من منظور واسع، يشير الضعف أو الهشاشة إلى تأثير المخاطر التي تثيرها الأحداث السلبية المفاجئة (المخاطر) - تسمى الصدمات من النوع الصحي (الوباء)، الطبيعي (كارثة الفيضانات الهائلة ...) الاقتصادي (الأزمة الاقتصادية الحادة، أزمة الغذاء ...) - على الرفاه المادي أو الجسدي للناس، أي تؤثر على وجودهم وتتسبب في تدهور معاييرهم وظروف معيشتهم بطريقة أو بأخرى.

1. الضعف في مواجهة الفقر

.من نواح عديدة، يرتبط الضعف في مواجهة الفقر ارتباطًا وثيقًا بالفقر نفسه. ومع ذلك، فإن الضعف والفقر مختلفان بمعنى أن الأشخاص الضعفاء ليسوا بالضرورة فقراء في البداية. يُعرَّف الضعف تجاه الفقر بأنه خطر (أو احتمال) بقاء الناس في حالة فقر أو وقوعهم في الفقر نتيجة لصدمة خارجية.

إذا واجه الفقراء العواقب الاقتصادية الوخيمة لأزمة انتشار الوباء، فإن وضعهم سيزداد سوءاً بالتأكيد وهو ما يجعلهم ضعفاء بشكل خاص لأن الأزمة تزيد من تعرضهم للفقر. من ناحية أخرى، هناك مجموعات أخرى ليست فقيرة بعد، لكن الأزمة الاقتصادية التي يسببها الوباء تؤثر عليهم وعلى مستوى عيشهم بشكل كبير وتوقعهم في الفقر. من هنا نستخلص مفهوم الضعف في مواجهة الفقر، والذي يُعرف **كخطر (أو احتمال) تفاقم وضعية الأشخاص الفقراء أو السقوط في براثن الفقر بعد الصدمة الاقتصادية التي يسببها الوباء.**

الضعف في مواجهة الفقر ذو طبيعة مزدوجة: الضعف **الجوهري** للفقر الذي يأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة للأسرة أو الفرد، مما يجعلهم عرضة له بشكل خاص. هذه الخصائص هي السن والأمراض كما رأينا من قبل ولكن أيضًا القدرات الاقتصادية: الشغل، العمل الحر، العمل بأجر، الدخل الناتج عن الأنشطة الخاصة أو الناتج عن المساعدة الخارجية...

تقدم هذه الخصائص قابلية التأثر كظاهرة جوهرية موجودة بالفعل دون أي ارتباط خاص بسياق أو حدث كما هو الحال في حالة الوباء. يختلف هذا الضعف الجوهري عن نوع آخر من الضعف وهو الضعف في مواجهة الفقر ذو الطبيعة

الخارجية والذي يرتبط على وجه التحديد بالأحداث الاقتصادية المفاجئة الناتجة عن الوباء الذي لا يملك الناس السيطرة عليه على الإطلاق. هنا يعاني الفرد أو الأسرة من صدمة فورية، أي خسارة في قدراتهم الاقتصادية المحدودة أصلا بشكل أو بآخر. نتحدث هنا عن صدمة الوباء الاقتصادي أو عن البعد الاقتصادي للوباء عدى عن بعده الصحي والذي يتسبب في أزمات وصدمات شبيهة لتلك التي تسببها مخاطر مناخية كبيرة أو أزمة غذائية حادة.

وبالتالي، فإن الضعف في مواجهة الفقر يتكون من ثلاث عناصر: التعرض للمخاطر الاقتصادية بسبب الوباء، والقدرة على التكيف معها ومع تأثيرها الذي يمكن قياسه بمستوى الضرر البشري والمادي. وتحدد تفاعلات هذه المكونات درجة الضعف.
وبالتالي، فإن ضعف الفرد أو الأسرة يعكس درجة "مرونته" (المقاومة والمرونة والقدرة على التكيف) في مواجهة صدمة الوباء البيئي (الأثر الاقتصادي للوباء)
بناء على ذلك، فإن الضعف في مواجهة الفقر له 3 مكونات يوضحها هذا الرسم البياني:

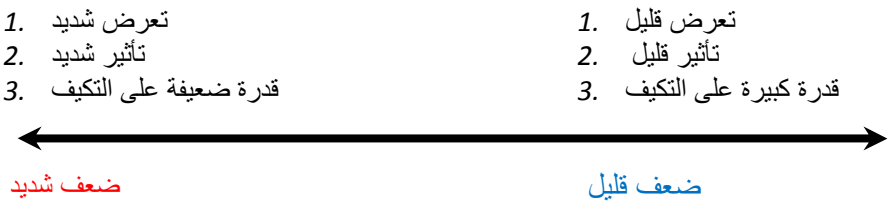

يكون التأثير على مستوى عيش الفرد أو الأسرة أعلى عندما يكون مستوى التعرض للوباء البيئي مرتفعاً والقدرة على التكيف معه منخفضة. في هذه الحالة يكون الضعف في مواجهة الفقر شديدا.
على العكس من ذلك: التعرض للوباء البيئي بشكل منخفض والقدرة العالية على التكيف معه يؤديان إلى تأثير منخفض وبالتالي انخفاض مستوى الضعف.
بالنظر إلى طبيعته المنهجية (اجتياح البلد بأكمله) يتطلب الوباء، في تداعياته الاجتماعية والاقتصادية، تدخلا عاما استباقيا وهي ضرورة مطلقة لتعزيز قدرة الضعفاء على التأقلم بشكل كبير وتخفيف حدة التأثير السلبي عليهم.
من وجهة نظر سياسية، يعد هذا جانبًا مهمًا جدًا لأنه يتعلق بقدرة الحكومة على تنفيذ السياسات المتوقعة قبل وقت كافٍ وتكييفها من أجل الاستهداف الصحيح للأسر الضعيفة التي تكون درجة قدرتها على الصمود منعدمة أو منخفضة

والمساعدة بطريقة مناسبة وناجعة (مقدار المساعدة، ونوعها، وطريقة التوزيع، وما إلى ذلك)، من أجل تمكينها من التعامل مع المخاطر.

2. المقاربة الإدارية للضعف في مواجهة الفقر

لقد رأينا أعلاه أنه في صميم الهشاشة، قدرة منخفضة على التكيف في مواجهة الموقف - صدمة - يمكن أن تتسبب في سقوط الأسرة تحت خط الفقر. فلا يزال خط الفقر المقياس النهائي والأدق.

على هذا الأساس، تم اختيار مقاربة معالجة الهشاشة الذي اعتمدته وزارة الشؤون الاجتماعية ضمنيا.

المقاربة المقترحة هنا ليست حصرية وهي تعتمد أولاً على معايير الضمان الاجتماعي من حيث الحصول إلى الرعاية، كحاملي بطاقات الرعاية AMG2 ذات الكلفة المنخفضة؛ (تتمتع الأسر المعوزة بمجانية الحصول على رعاية AMG1). يبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج 622،000 أسرة. لم تكتمل عملية رقمنة قاعدة البيانات ذات الصلة قبل الوباء. بدأت عملية التحقق أثناء دفع مساعدات الدولة المتعلقة بهذا الوباء، مما أتاح إزالة 159000 أسرة غير مؤهلة.

لكن، من ناحية أخرى، أضافت الوزارة، مؤخراً، معياراً آخر لقياس الهشاشة، وهو الحد الأدنى للدخل للمتقاعدين الذين يكون معاشهم الشهري أقل من مبلغ المساعدة المخصصة للأسر المعوزة أو 180 ديناراً شهريًا.

وهكذا من الآن فصاعدًا، سيتم اعتبار الفئات التالية هشة أو ضعيفة في مواجهة الفقر:

1.2. حاملي بطاقات العلاج بتكلفة منخفضة

يعتبر الشخص غير قادر، بوسائله الخاصة، وغير المستفيد من أي ضمان اجتماعي (بطاقة رعاية مجانية أو انتماء إلى مخططات الضمان الاجتماعي أو أي شكل آخر من أشكال التغطية الاجتماعية أو التعاونيات الخاصة) على تحمل العبء المالي للرعاية له ولأسرته بأكملها. هو (مع عائلته) في حالة من انعدام الأمن الواضح في مواجهة المرض أو الحوادث والطوارئ، مما يجعله، من وجهة النظر هذه، عرضة للخطر وكذلك أفراد عائلته خاصة في حالة فقدان الوظيفة أو الدخل الناتج عن الصدمة، أو الوباء في هذه الحالة.

يتم منح هذه البطاقات وفقًا لدخل وحجم الأسر المعيشية وغياب غطاء الضمان الاجتماعي في حالة المرض (هنا يؤخذ في الاعتبار الزوج / الزوجة / الزوجة / الأبناء / المراهقين / الخاضعين للرعاية القانونية.). معايير الدخل:

- مرة واحدة قيمة الحد الأدنى للأجور (403 دينار أي 458 دولار بمعادل القيمة) إذا ما تكونت الأسرة من شخصين أو أقل
- مرة ونصف قيمة الحد الأدنى للأجور إذا كان حجم الأسرة بين 3 و5 أشخاص
- مرتين قيمة الحد الأدنى للأجور إذا ما تكونت الأسرة من أكثر من 5 أشخاص

يبلغ عدد حاملي بطاقات الرعاية المخفضة 623 ألف أسرة. وكشفت آخر عمليات التحقق، خلال الوباء، عما يقرب من 159000 أسرة أو أكثر لم تستوف هذه المعايير. وبالتالي فإن هذه الفئة ستشمل الآن ما يقرب من 464،000 أسرة، أو ما يناهز 1،856،000 شخص.

في عام 2020 وبسبب جائحة كورونا، استفاد 464000 رب أسرة من حاملي بطاقة الرعاية ذات الكلفة المنخفضة من 200 دينار في أفريل ومساعدة ثانية في ماي لمساعدتهم على التعامل مع آثار الوباء أي حوالي 1،856،000 شخص، وهو ما يمثل 15.8٪ من السكان (بناءً على المعدل الوطني البالغ 4 أشخاص لكل أسرة).

التحقق من قوائم المستفيدين من بطاقات العلاج ذات الكلفة المخفضة، والتي تم إجراؤها لمنح هذه المساعدات، جعل من الممكن الكشف عن أخطاء الاستهداف الكبيرة نسبيًا في الدليل التي تأخرت عملية رقمنته. وكان ينبغي عدم التسرع في الإعلان الذي أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية في بداية الوباء لتقديم هذه المساعدة إلى 623 ألف أسرة قبل إجراء عمليات التدقيق والتعديلات اللازمة. وبالتالي فإن هامش الخطأ سيكون قريبًا من 34٪، مما يؤثر على كفاءة وفعالية هذا البرنامج وإدارته.

إن تقاطع البيانات واستكمال الدراسات الاستقصائية الاجتماعية كجزء من برنامج **الأمان الاجتماعي** وإنشاء وتعميم المعرّف الاجتماعي الوحيد سيكون الآن ضرورة ملحة. وسيساعد ذلك على تحديد الفقر والضعف "الإداري" بشكل أفضل واستهداف التدخلات الاجتماعية بشكل أفضل بهدف توجيههم نحو أولئك الذين

يحتاجون إليها حقًا، وكذلك تقليل الخسائر بشكل كبير وبالتالي اكتساب الكفاءة مع احترام حقوق الفئات المعنية في كنف العدالة والإنصاف.

برنامج أمان اجتماعي

يستهدف البرنامج الجديد" أمان اجتماعي "، الذي وضعه القانون 2019 - 10 المؤرخ في 30 جانفي 2019 "، الفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض حسب:

- الظروف والمعايير العلمية التي يتماشى مع المعايير الدولية ؛
- الاجراءات التي تراعي قواعد الشفافية والموضوعية والإنصاف،
- مراعاة تجسيد المبدأ الدستوري للتمييز الإيجابي لصالح الفئات ذات الاحتياجات الخاصة (ذوي الاحتياجات الخاصة ، المسنون ، الأرامل ، المطلقات ...) ، والكيانات ذات الأولوية ،
- وفي إطار المقاربة متعددة الأبعاد للفقر ، التي لم تعد يقتصر على الفقر المالي فقط ، وبالاعتماد على التجارب الدولية الناجحة.

وفقًا لهذا البرنامج الجديد، والذي يمثل جزءا من مقاربة تهدف إلى إنشاء أرضية للحماية الاجتماعية، **تغطي الفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض** من الأفراد والأسر الذين يعانون من **الحرمان متعدد الأبعاد** الذي يؤثر على الدخل، الصحة والتعليم والسكن والحصول على الخدمات العامة وظروف المعيشة.

تم إنشاء نموذج **احتساب معدلات وترتيب** يستخدم الأبعاد المتعددة للفقر لتحديد المستفيدين من البرنامج وتصنيفهم إلى مجموعات فقيرة وذات دخل منخفض.

2.2 .أصحاب الرواتب بقيمة أقل من 180 دينار تونسي

دفعت جائحة كورونا وزارة الشؤون الاجتماعية للاعتراف بأن فئة من المواطنين، الذين من المفترض أنهم يتمتعون بالتأمين، في الواقع يتلقون مرتبات منخفضة للغاية أقل من أو تساوي الدعم الممنوح للأسر المحتاجة، ينبغي اعتبارها فئة ضعيفة تتطلب المساعدة عند الاقتضاء وتم منحهم إعانة خلال الجائحة. ويقدر عددهم بـ 140.000 شخص يتمتع بالضمان الاجتماعي، أو ما يقرب من 556.000 شخص على أساس أسرة متوسطة مكونة من 4 أفراد، أو 4.8٪ من السكان. مشكلة الرقمنة وعبور البيانات المتعلقة بالأسر منخفضة الدخل مطروحة في هذه الوضعية كذلك.

أصحاب الدخل المنخفض

تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين يتلقون راتبا تقاعديا أو منحة إعاقة أو منحة حادث شغل أقل من 180 دينارًا. ولكن لا تنتمي هذه الفئة بأكملها الى السكان الفقراء أو الضعفاء. مقاطعة البيانات أو قواعد البيانات الأخرى ضروري لتحديد وضعهم الاجتماعي الحقيقي. في الواقع، يمكن أن تكون هذه الفئة في أحد هذه الحالات:

- إما أن يكون الشخص معوزًا حقًا وبدون دعم ولكنه مستبعد من برنامج مساعدة العائلات المعوزة والعلاج المجاني (منذ اعتباره مؤمنًا اجتماعيًا)، وفي هذه الحالة يجب إدراجه في إحصاءات الفقراء أو المستضعفين (حسب الحالة) ومده بحقه.
- إما أن يكون الشخص مسجلاً في البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة ومدرج بالفعل في إحصاءات الفقراء، وفي هذه الحالة لا يمكن احتسابه مرة أخرى.
- إما أن الشخص يعيش في أسرة لا تمكن مصادر مواردها من الحق في المساعدة الاجتماعية أو التغطية الصحية. لا ينبغي إضافة الشخص في إحصاءات الفقر أو الضعف.

بالإجمال، يمكننا القول إنه في ماي 2020، بلغ عدد جميع الأشخاص الضعفاء أو المنتمين للفئات الهشة حسب معايير وزارة الشؤون الاجتماعية (العائلات المعوزة + المتقاعدين مع مرتب أقل من المساعدة المخصصة للأسر المحتاجة) تقريبا 2،416،000 شخص، أو 20.6٪ من السكان.

وبالتالي، يمكننا أن نستنتج أن ما يقارب 3،220،000 شخص (806،000 ينتمون إلى أسر معوزة، و1،856،000 مستفيد من بطاقات العلاج بكلفة منخفضة و56،000 يعيشون في أسر مستفيدين من المعاشات التقاعدية المنخفضة)، أو 27.5٪ من التونسيين في حالة هشاشة أو هشاشة شديدة.

بعض هؤلاء السكان مهددون، خلال فترة الوباء وما بعده، ولفترة غير محددة حتى الآن، بأن يتفاقم فقرهم أكثر فأكثر فيما البعض الآخر مهدد بالسقوط تحت خط الفقر.

	أشخاص فقراء وفي وضعيات هشة	معدل الأشخاص والأسر	العدد
عدد السكان			**11722038**
العائلات المستفيدة من البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة	806000	3,1	**260000**
المستفيدين من المنح بقيمة أقل من 180 دينار	560000	4	**140000**
العائلات المستفيدة من بطاقات علاج بكلفة منخفضة	1856000	4	**464000**
المجموع	**3222000**		**864000**

3 .الآثار المتنحية للوباء على الضعف في مواجهة الفقر: أربعة سيناريوهات افتراضية

الوباء وما بعد الوباء، الذي لا تزال مدته مجهولة، ستكون له عواقب مؤسفة على الاقتصاد العالمي (وبالتالي تونس) الذي سيشهد ركودا كبيرا.

من المؤكد أن تراجع النشاط العالمي وتوقف كل النشاط الاقتصادي تقريبًا لعدة أشهر، حتى مع التعافي الجزئي واستئناف العمل بمرور الوقت سيتسبب في إحداث تأثيرات متنحية، متفاوتة القوة حسب البلدان. إن شدة وحدة الآثار الاقتصادية، وبالتالي الاجتماعية، ستعتمد على فترة استمرار الوباء، ومدى حدة تأثيره على البشر، وكذلك على الإجراءات الاستباقية للدول ومدى اتساقها وفعاليتها، والاعتماد أيضًا على تعبئة الدعم الإقليمي والدولي لإجراء هذه السياسات من أجل احتواء الفقر والضعف وإحياء الاقتصاد.

وعلى أي حال، فإن أثر الركود مؤكد، وقد يكون تأثيره السلبي على الظروف المعيشية لأكثر الفئات السكانية ضعفا شديدا جدا.

تمكنت تونس، بشكل عام، من تنفيذ استراتيجية استباقية ناجحة، حتى الحين، لاحتواء انتشار الوباء إلى حد كبير وتجنب السيناريو الكارثي (عشرات الآلاف من حالات العدوى وآلاف الوفيات) ورصد تطور هذه الموجة الوبائية الأولى (أكثر بقليل من ألف حالة عدوى وعشرات الوفيات فقط في هذه المرحلة). ومع ذلك، سيتعين عليها التخطيط وتطبيق استراتيجية مقارنة، لتجنب الفشل قدر الإمكان: النظر في السيناريو الأسوأ من أجل وضع السيناريو الأكثر ملاءمة للتخفيف من الآثار البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

ولتوقع تأثير الركود (الانكماش الاقتصادي) على الفقر والهشاشة، قمنا بوضع أربعة سيناريوهات افتراضية بسيطة ولكنها توضح ما يمكن أن يحدث:

- الأول بتراجع النمو الاقتصادي 1٪
- الثاني بتراجع اقتصادي بنسبة 3٪
- الثالث بتراجع في النمو الاقتصادي بنسبة 4٪ (بما يتطابق مع توقعات البنك الدولي)
- الرابع بانخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 5٪.

سعينا لتحديد الآثار على الفقر، وبالتالي ماذا سيكون التأثير على الهشاشة والضعف في مواجهة الفقر؟

لهذا، استخدمنا ما يسمى معامل مرونة النمو. يسمح لنا هذا المعامل، وهو رقم تقديري اقتصاديًا، بمعرفة ما إذا كان معدل النمو يتغير بنسبة x٪ بمقدار مقدار التغير في الفقر (y٪).

تظهر العديد من الدراسات التجريبية والتقديرات الاقتصادية القياسية للبيانات الدولية أنه يمكن أن نثبت أن متوسط مرونة معدل الفقر فيما يتعلق بالنمو سيكون من -1.1 وأنه سيكون متطابقًا مع الارتفاع والانخفاض: يؤدي انكماش النشاط بنسبة 1٪ إلى زيادة الفقر بنفس النسبة، تماما كما يحد 1٪ من النمو من الفقر (راجع Epaulard، 2003).

يوضح الجدول التالي نتائج تقديراتنا بنسبة مرونة 1.1٪ ومعدل فقر 15.2٪ (2015) وعدد فقراء 1781750 سنة 2019.

	التغير في الأعداد	عدد الفقراء	معدل الفقر	ارتفاع معدل الفقر
انخفاض معدل النمو ب 1%	128 942	1 910 692	16.3%	**1.1%**
انخفاض معدل النمو ب 3%	326 827	2 168 577	18.5%	**3.3%**
انخفاض معدل النمو ب 4%	515 770	2 297 519	19.6 %	**4.4%**
انخفاض معدل النمو ب 5%	644 712	2 426 462	20.7%	**5.5%**

تستند هذه التقديرات إلى افتراض أن معدل الفقر ظل دون تغيير عند 15.2٪ منذ عام 2015. إذا كان من الممكن أن يزداد أو ينقص في غضون ذلك، فيجب مراجعة هذه التقديرات وتعديلها بالارتفاع أو بالانخفاض.

في السيناريو الأول، سيرتفع معدل الفقر بمعدل 1.1 نقطة، وهو ما سيترجم إلى زيادة في عدد الفقراء بنحو 129000 شخص.
وفي السيناريو الثاني، فإن معدل الفقر سيرتفع 3.3 نقطة ويؤدي إلى زيادة عدد الفقراء بنحو 327 ألف شخص.
في الفرضية الثالث، (التي تتوافق مع توقعات البنك الدولي) بمعدل فقر يبلغ 4.4 نقطة أكثر، سيرتفع عدد الفقراء الى 515.700 شخص.

في الفرضية الرابعة، الزيادة في عدد الفقراء ستكون 644712 شخصًا، أو معدل فقر 20.7٪.

في هذا السيناريو الكارثي الأخير، سنخسر في عام واحد كل ما حققناه في الحد من الفقر بين سنتي 2010 و2015، أو ما يقرب من 5 نقاط!

هؤلاء الفقراء الجدد هم أناس يعيشون في وضع هش وسقطوا تحت خط الفقر.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يُترجم إلى إفقار عام (1٪ أقل للناتج المحلي الإجمالي يعني 2٪ أقل لمتوسط الدخل لأن النمو الديموغرافي هو حوالي 1٪ في تونس)، والذي عند اقترانه مع ارتفاع معدل الفقر، كقاعدة عامة، يؤدي إلى زيادة التفاوتات، والتي يصعب قياسها في تونس بسبب نقص البيانات المناسبة المتاحة لنا. في الواقع، تتوقع العديد من الدراسات الحديثة تفاقم التفاوتات بنسب متباينة حسب البلدان والمناطق في أعقاب الكساد الاقتصادي الكبير الناجم عن الوباء.

فالهشاشة والفقر وعدم المساواة مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وهي مسائل خطيرة يجب أن تصبح هاجسا ومشغلا رئيسيّيْن ودائميْن للسلطات العموميّة في المستقبل.

الجزء الرابع:

الهشـــاشة إزاء البطـــــالة

من منظور واسع، يشير الضعف في مواجهة البطالة إلى مخاطر الأحداث السلبية المفاجئة (التقلبات) - التي تسمى الصدمات الاقتصادية الناتجة عن أزمة صحية وبائية - على رفاه الفئة السكانية المعنية بفقدانهم المفاجئ لوظائفهم أو نشاط مدر للدخل. ما لن يودي بحياتهم يتسبب في تدهور مستوياتهم وظروف معيشتهم بطريقة متسقة ولفترة غير محددة، بطريقة أو بأخرى.

يمكن تعريف الضعف في مواجهة البطالة، على أنها خطر (أو احتمالية) أن يعاني الأشخاص الذين يمارسون وظيفة أو نشاط عمل غير مستقر من البطالة وعموما من حالة فقر بعد الصدمة الاقتصادية التي يسببها الوباء خلال فترة انتشاره وكذلك في فترة ما بعد الوباء ولفترة غير محددة.

نقترح دراسة الضعف في مواجهة البطالة من خلال النظر في 3 أبعاد:

- الضعف في مواجهة البطالة والعمل غير الرسمي
- الضعف في مواجهة البطالة والمشاريع الصغيرة
- الضعف في مواجهة البطالة وطبيعة ونوع عقد العمل.

1. الضعف في مواجهة البطالة والعمل غير المنظم

العمل غير المنظم حسب منظمة العمل الدولية يشمل:

أ. **العمل في القطاع غير المنظم**

ويشمل جميع الأشخاص العاملين في شركة أو مؤسسة غير نظامية أو غير رسمية (الوظيفة الرئيسية أو الثانوية). مع العلم أن شركة غير نظامية تستوفي المعايير التالية:

- شركة أو مؤسسة غير مسجلة.
- ليس لديها قسم حسابات (بما في ذلك الميزانيات)
- شركة تجارية: وهذا يعني أنها تبيع على الأقل جزءًا من السلع أو الخدمات التي تنتجها
- عدد الأشخاص الموظفين على أساس مستمر أقل من الحد الذي تحدده الدولة. (مثال: 5-6 أشخاص)

- لدى الشركة عدد قليل من الموظفين الدائمين أو لا يوجد (العمل الحر ومقدمي الخدمات والمتدربين)
- العدد القليل من موظفي الشركة غير مسجلين

ب. **العمل غير المنظم خارج القطاع غير المنظم:**

هم الأشخاص الذين يعملون في شركات خاصة أو عامة في القطاع الرسمي أو من قبل الأسر المعيشية (جميع الأعمال المنزلية: تنظيف واعانة منزلية، ومقدمي الرعاية، وما إلى ذلك). وهم:

- العمال غير المسجلين الذين ليس لديهم عقد عمل واضح أو مكتوب أو غير خاضعين لقانون العمل.
- العمال الذين لا يستفيدون من أنظمة الإجازات المرضية أو الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي (لا يتم الإعلان عنهم غالبًا).

تمييز الاقتصاد غير الرسمي من اقتصاد الظل

يتكون اقتصاد الظل من جميع المنتجات المخصصة لسوق شرعية للسلع والخدمات (باستثناء المنتجات غير المشروعة، أي أنشطة ذات طبيعة جنائية أو إجرامية (السرقة، المخدرات، إلخ) والمخفية عن السلطات العامة من أجل:

- عدم دفع الضرائب، بما في ذلك الضرائب الجمركية،
- عدم دفع مساهمات الضمان الاجتماعي،
- عدم تطبيق قوانين العمل مثل الحد الأدنى للأجور وساعات العمل ومعايير الضمان الاجتماعي...
- عدم الخضوع لبعض الالتزامات الإدارية.

في عام 2007، مثل اقتصاد الظل 29.7٪ في تونس، وجاءت في المرتبة 85 من 152 دولة. وقدرت هذه النسبة ب 30.7٪ في عام 2015، واحتلت تونس المرتبة 63 من أصل 158 دولة. وبالتالي، فقد تراجعت تونس ب22 رتبة على مستوى العالم (ينتقل الترتيب من أعلى نسبة إلى أدنى، وكلما انخفض الترتيب أكثر، مقارنة بالدول الأخرى، يزداد الوضع سوءا) -المصدر: الاقتصاد العالمي.

هذا الاقتصاد هو الذي يوصف في وسائل الإعلام بأنه اقتصاد مواز **ويجب تمييزه عن الاقتصاد غير الرسمي** كما هو معرف في جميع أنحاء العالم.

يجب تجنب هذا الخلط حتى لا يوصم العمال غير الرسميين الذين يضطرون بشكل عام إلى الانخراط في أنشطة غير رسمية لتلبية احتياجاتهم الأساسية تكون نسبتهم في التهرب الضريبي ضئيلة، إن لم تكن منعدمة.

تقدر منظمة العمل الدولية الآن أن 1.25 مليار عامل، أو ما يقرب من 38 في المائة من القوى العاملة العالمية، يعملون في قطاعات تواجه اليوم انخفاضًا حادًا في الإنتاج وارتفاع خطر التعرض للبطالة والفقر. تشمل القطاعات الرئيسية تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم والعقارات والأعمال والإدارة والصناعة وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات والدراجات النارية.

وتقدر منظمة العمل الدولية أنه من بين أكثر الفئات ضعفاً في سوق العمل، ما يقرب من 1.6 مليار عامل في الاقتصاد غير المنظم، وهم يمثلون 76 في المائة من

العمالة غير الرسمية في جميع أنحاء العالم ويتأثرون بشكل كبير بالوباء. أسفر الشهر الأول من الأزمة عن انخفاض بنسبة 82٪ في دخل العمال غير الرسميين في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (مثل تونس).

يتأثر هؤلاء العمال بشدة من تدابير الحجر الصحي ويعملون في القطاعات الأكثر تضررا اذ يعمل جميع هؤلاء العمال تقريباً (أكثر من 95 في المائة) في المؤسسات الاستثمارية الصغرى.

من بين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الذين تضرروا بشدة من الأزمة تمثل النساء نسبة كبيرة من العاملين في القطاعات المهددة: 42٪ من النساء يعملن في هذه القطاعات، مقارنة بـ 32٪ من الرجال.

من المرجح أن تكون خسائر الدخل للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي هائلة. تظهر تقديرات منظمة العمل الدولية أن الدخل الشهري للعمال غير الرسميين سينخفض في بعض الأحيان إلى الصفر. في حالة عدم وجود مصدر بديل للدخل، سيؤدي النقص إلى زيادة كبيرة في معدل الفقر، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وستكون القطاعات الأكثر تضررا هي تلك التي لديها نسبة عالية من العمال في العمالة غير الرسمية والعمال غير المتمتعين بالخدمات الصحية والحماية الاجتماعية.

من دون تدابير سياسية مناسبة، يتعرض العمال لخطر الوقوع في براثن الفقر وسيجدون صعوبة أكبر في استعادة سبل عيشهم، خلال فترة التعافي وما بعدها. الاقتصاد غير الرسمي في الوظائف والدخل وسبل العيش، وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يلعب دورًا اقتصاديًا رئيسيًا. ومع ذلك، لا يستفيد العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من الحماية الأساسية التي توفرها عادة الوظائف الرسمية، ولا سيما في الحماية الاجتماعية. كما أنهم محرومون أيضًا من الوصول إلى الخدمات الصحية وليس لديهم دخل بديل إذا توقفوا عن العمل (أو في حالة المرض).

العمل غير الرسمي – تونس

السكان النشطون	**4171900**
السكان النشطون المشغلون	**3543600**
مجمل العمل غير الرسمي	**2083637**
النسبة الكلية للعمل غير الرسمي	**58.8%**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، الفئات السكانية النشيطة، العاملة، العاطلة عن العمل

تشير البيانات التي نشرتها منظمة العمل الدولية في عام 2018 إلى أن حصة العمالة غير الرسمية الإجمالية من إجمالي العمالة في تونس تقدر في عام 2016 بنسبة 58.8٪. للمقارنة، كانت هذه النسبة 79.9٪ في المغرب و63.3٪ في مصر.
وبالتالي، أكثر من مليوني عامل يعملون في القطاع غير المنظم في تونس، وبالتالي فهم عرضة للبطالة والفقر اليوم.

يتم إضافة هؤلاء العمال إلى نسبة كبيرة، من بين العاطلين الحاليين (628300)، الذين هم عرضة للفقر لأنهم ينتمون إلى أسر محرومة، مع عدم القدرة على تأمين الحد الأدنى من النفقات.

2. الضعف في مواجهة البطالة (فقدان العمل المأجور أو العمل الحر) والمشاريع الصغيرة

يغطي مسح المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2016 المؤسسات الصغرى غير الفلاحية. هذه شركات بها أقل من 6 موظفين وتبلغ مبيعاتها أقل من مليون دينار أو 70424 شركة صغيرة وهي مؤسسات صغرى مسجلة (على عكس تلك الموجودة في القطاع غير الرسمي) وتعمل بدون قسم محاسبة.
قُدر عدد العاملين في المشاريع الصغرى بنحو 718.250 موظفا مع نسبة ذكورية قوية (76.5٪). يشغل ما يقرب من 64.1٪ من الوظائف أشخاص يديرون مشاريعهم الخاصة كمستقلين. يمثل الموظفون والمتدربون 27.5٪ و1.0٪ على التوالي.
بالإضافة إلى ذلك، 7.4٪ يعملون لحسابهم الخاص كمقدمي خدمات ومساعدة منزلية.
وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن 71.7٪ من الوظائف تتركز في شركات التي يعمل فيها موظف أو موظفان.
ويقدر متوسط الراتب المحسوب على أساس 197،722 موظفًا ممن شملهم الاستطلاع بـ 432 دينارا شهريا، أو ما يقرب من 1.2 مرة من الحد الأدنى للأجور (المقدرة بـ 357 دينارًا عام 2016).
من ناحية أخرى ، توضح مقارنة الأجور بالحد الأدنى للأجور ما يلي:

- 32.2% من جميع الموظفين الذين شملهم الاستطلاع يتقاضون راتب أقل من الحد الأدنى للأجور
- 20.6% من القوة العاملة يتقاضون راتب قدره مرة واحدة الى 1.25 ضعف الحد الأدنى للأجور

- باقي الموظفين يتقاضون راتب أعلى من 1.25 ضعف الحد الأدنى للأجور.

بلغ إنتاج المشاريع الصغرى حوالي 14 547.2 مليون دينار بقيمة مضافة 9486.6 مليون دينار، أو 11.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015.

هذه المشاريع الصغيرة ضعيفة ويمثل بقاؤها وصمودها إشكالية بالنسبة للكثيرين أثناء الوباء أو بعده. تهدف المقاربة الحكومية من خلال اسناد طلب رخص العمل الخاص بهم، إلى مساعدة 30.000 مؤسسة صغيرة مرشحة بمنح المساعدة الاجتماعية بقيمة 200 دينار لموظفيها. لكن هذه المقاربة الاجتماعية وان كانت ضرورية تبقى غير كافية لأنها سياسة دعم اقتصادي خاصة بالنشاط المطلوب (القروض الصغيرة، الدعم اللوجستي والتجاري، تخفيض بعض الرسوم، وما إلى ذلك) لإدامة هذه الوحدات الاقتصادية والحفاظ على الوظائف ومصادر الدخل التي توفرها.

3. الضعف في مواجهة البطالة وطبيعة ونوع عقد العمل

تشير بيانات المعهد الوطني للإحصاء حول توزيع السكان العاملين حسب طبيعة العمل إلى أن ثلث الوظائف (32.2٪) في تونس إما مؤقتة (13.9٪) أو عرضية (13.5٪) أو موسمية (4.8٪).

اعتمادًا على طبيعة العقد: يمثل الموظفون الذين ليس لديهم عقد عمل (ما يقرب من 1.4 مليون) 43.2٪ من العدد الإجمالي للعاملين.

نسبة العمل مقابل أجر في القطاع غير الرسمي منخفضة نسبياً مقارنةً بالعمل خارج القطاع غير الرسمي. أيضا، فإن نسبة كبيرة من أولئك الذين ليس لديهم عقود هم العمال لدى الأسر والشركات. أما نسبة الوظائف بعقود محددة المدة تمثل 16.3٪

توضح هذه البيانات بدرجة كافية مدى الضعف في مواجهة البطالة بالنسبة لنسبة كبيرة من الموظفين. يواجه هؤلاء العمال خطرا كبيرا في فقدان وظائفهم لأنهم سيكونون أول من يفقدها في حالة حدوث صدمة أو أزمة.

تقسيم السكان العاملين حسب طبيعة العمل والبيئة السكنية

طبيعة العمل	العدد (بالالاف)			النسبة(%)		
	بلدية	غير بلدية	المجموع	بلدية	غير بلدية	المجموع
دائم	1760.0	438.8	2198.8	75.1	49.0	**67.8**
وقتي	305.6	143.5	449.1	13.0	16.0	**13.9**
موسمي	61.3	94.7	156.0	2.6	10.6	**4.8**
عرضي	218.5	219.0	437.5	9.3	24.4	**13.5**
غير معلن	41.0	13.6	54.6			
المجموع	**2386.4**	**909.6**	**3296.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المعهد الوطني للاحصاء

تقسيم العمال حسب نوع عقد العمل وحسب البيئة السكنية

طبيعة العقد	العدد (بالالاف)			النسبة(%)		
	بلدية	غير بلدية	المجموع	بلدية	غير بلدية	المجموع
عقد غير محدد المدة	1089.6	215.1	1304.7	46.7	24.1	40.5
عقد محدد المدة	384.9	139.7	524.6	16.5	15.7	16.3
دون عقد	856.3	537	1393.8	36.7	60.2	43.2
غير معلنين	55.7	17.2	72.9			
المجموع	**2386.5**	**909.5**	**3296.0**	**100**	**100**	**100**

المصدر: المعهد الوطني للاحصاء

يمكن أن يكون الضعف في مواجهة البطالة بالنسبة للموظفين غير الرسميين، أو العاملين لحسابهم الخاص، أو العاملين في المشاريع الصغيرة أو العاملين بدون عقود أو بعقود محددة المدة، شديدا وكارثيا إذا لم يستمر عمل البرامج الاجتماعية ورقمنتها من أجل استهداف أفضل وتبنيها لاستراتيجيات استباقية.

4. آثار الأزمة الاقتصادية المحتملة والناجمة عن وباء كورونا على العمل والتشغيل

إن الآثار الاقتصادية المتنحية للوباء وما بعد الوباء، كما سبقت الإشارة إليه، ستكون ذات أهمية خاصة واستثنائية على نطاق عالمي. سيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي -3٪ حول العالم و -7.8٪ في أوروبا، التي لا تزال الشريك التجاري الرئيسي لنا.

لم تشهد تونس منذ عام 1970 سوى 4 سنوات من النمو السلبي، وهي 1972 (-0.7٪) و1982 (-0.1٪) و1986 (-0.8٪) و2011 (-2%)

نقترح تقديم 4 سيناريوهات افتراضية بمعدلات نمو:

1. -1%
2. -3%
3. -4%
4. -5%

السيناريو الثالث هو الأقرب إلى تقديرات المؤسسات الدولية (-4٪ حسب البنك الدولي، أو -4.3٪ حسب صندوق النقد الدولي).

هذا التحليل توضيحي بحت يعتمد معايير السياسات العامة التي يجب أن تكون سياسات استباقية على المدى الطويل (على الأقل في المدى المتوسط) لتجنب أسوأ السيناريوهات والوصول إلى أقلها سوءا.

لهذا الغرض، وعلى أساس سلسلة على مدى 50 عاما منذ عام 1971، قدرنا مرونة النمو - التشغيل للتمكن من معرفة معدل نمو التشغيل بالنظر الى نقطة النمو العام (مع العلم أن التقدير ليس دقيقا لأن النموذج غير مكتمل).

مرونة نمو الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بمعدل نمو صافي خلق فرص العمل هي 0.0512، مما يعني أن زيادة 1٪ (أو انخفاضها) في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة (أو نقصان) بنسبة 0.05٪ في معدل خلق الوظائف. الجدول التالي توصل الى النتائج كما يلي:

مع نسبة مرونة 0.05

	انخفاض معدل بعث مواطن شغل	فقدان مواطن شغل
انخفاض معدل النمو 1%	0.05%	**15850**
انخفاض معدل النمو 3%	0.15%	**47550**
انخفاض معدل النمو 4%	0.20%	**63400**
انخفاض معدل النمو 5%	0.25%	**79250**

بين عامي 2011 و2019، كان متوسط خلق فرص العمل في السنة 31.700 بمتوسط نمو بنسبة 2٪، أو 15850 وظيفة بنقطة نمو واحدة[3].

مرة أخرى، يجب وضع هذه التقديرات في منظورها واعتبارها تقريبية.

إذا كان علينا أن نأخذ في الاعتبار متوسط الطلب الإضافي على الوظائف للسنوات الأربع الماضية (2016-2019)، أي 42،400، يمكننا في فرضية ما، إضافتها إلى فقدان

3 تم تقدير متوسط خلق الوظائف 16032 وظيفة لكل نقطة نمو في تونس للفترة 2006-2015 حسب دراسة "تكلفة البلدان غير المغاربية": - أ. محجوب وآخرون، منتدى البدائل - والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - 2018.

الوظائف وتكوين فكرة عن الزيادة في عدد العاطلين عن العمل وبالتالي الارتفاع المحتمل في معدل البطالة.

بالنسبة للسكان النشطين الذين سيبلغون 4،232،700 (زيادة عام 2019 بمقدار 42،400 طلب إضافي كمتوسط للسنوات 2016-2019)، وعدد من العاطلين عن العمل البالغ 623،900 يتوافق مع معدل البطالة البالغ 14.9٪ في عام 2019، فإن تقديرات الزيادة في عدد العاطلين عن العمل ومعدل البطالة في عام 2020 ستكون، وفقًا للسيناريوهات الأربعة، على النحو التالي:

السيناريو	نسبة البطالة	العاطلون	العاملون في سنة 2020	عاطلين اضافيين عن العمل	فقدان الوظائف
الأول	16.1%	682150	3550550	58200	**15850**
الثاني	16.9%	713850	3518850	74100	**47550**
الثالث	17.2%	729700	3503000	105800	**63400**
الرابع	17.6%	745550	3487150	121650	**79250**

في السيناريو الأول، ستقدر خسائر الوظائف ب 15،850 ومعدل البطالة سينخفض إلى 16.1٪ ، وفي الثاني ستفقد47،550 وظائف ومعدل البطالة يصل إلى 16.9٪ . في الثالث (المقابل لتوقعات البنك العالمي ستفقد 63،400 وظيفة وسترتفع البطالة إلى 17.2 ٪)

وأخيرًا في السيناريو الرابع، ستفقد 79.250 وظيفة وسيكون معدل البطالة 17.6٪

التحدي كبير: توقع الأسوأ لبذل أقصى الجهود والخروج بأقل الخسائر

وتونس قادرة على ذلك....

الخـــــاتمة

كما ذكرنا من قبل، ستكتسب المسألة الاجتماعية مركزية واضحة في الحاضر والمستقبل.

لقد وضح الوباء التفاوتات الاجتماعية التي لازالت ستتفاقم بنسب مختلفة حسب المناطق والدول.

سيؤدي المدى غير المسبوق للركود الناجم عن الوباء إلى تدهور اقتصادي لا مثيل له بدرجات متفاوتة حسب البلد والمنطقة. سترتفع البطالة الى مستويات هائلة، وسينتشر الفقر على نطاق واسع، مع زيادة ملحوظة في نسب الفقر المدقع والهشاشة.

قدرة الدول في التعامل مع الأزمة متفاوتة فالقدرات من حيث الحوكمة وكذلك الوسائل المالية في البلدان الفقيرة أو ذات الدخل المتوسط المنخفض، مثل تونس، تتطلب تعبئة وطنية أولاً، ولكن أيضًا إقليمية ودولية.

على هذا النحو، مسألة الديون أمر حاسم لبلداننا. إلغاؤها كليا أو جزئيا، والوقف المؤقت للدفع، وإعادة الجدولة، وإعادة التدوير، وتحديد الديون يجب أن تكون أولى الأولويات.

إن الدعوة الأخيرة لرئيس مجموعة مصرف التنمية الأفريقي تتماشى تمامًا مع ما ذكرنا، اذ طالب "بتأجيل سداد الديون المتعاقد عليها مع بنوك التنمية والمؤسسات المالية الدولية مؤقتًا. أحد الحلول هو إعادة تشكيل القروض، مما سيجعل من الممكن منح الدول مساحة الميزانية للمناورة وادارة هذه الأزمة ... يجب أن يتجه العالم نحو المساعدة المتبادلة والتضامن، لأن الخطر على دولة واحدة يشكل خطرا على الجميع ".

من حيث القانون الدولي، فإن هذه المقاربة لها ما يبررها. يمكن للدول أن تقرر تعليق سداد الديون على أساس القانون الدولي وبناء على الحجج التالية: حالة الضرورة، والتغيير الأساسي للظروف والقوة القاهرة.

يمكن تعزيز الجدوى السياسية الفردية (كل دولة مقابل دائنيها) من خلال اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد إلى حد ما، لأن المقاربات الفردية محفوفة بالمخاطر وذات قوة تفاوضية ضعيفة.

لعل مبادرة على المستوى الافريقي تكون مناسبة لطلب والحصول على إلغاء كلي أو جزئي، وتأجيل السداد وإعادة جدولة الديون للبلدان الفقيرة والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض ، مثل بلدنا.

ألا يمكن أن تتخذ تونس مبادرة في هذا الاتجاه؟ فالضغوط المالية شديدة للغاية في بلداننا. يجب أن نلتجئ الى الوسائل الجماعية لإنقاذ اقتصاداتنا وضمان تماسكنا الاجتماعي، الذي هو أساس استدامة دولنا.